هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارئ العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( )

هل من جديد إزاء القضية الفلسطينية؟

كاظم حبيب

قرأت بعناية البيان الصادر في العشرين من شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ عن المؤتمر القومي العربي تحت عنوان "دعوة للتشبث بثوابت الأمة في فلسطين"، أي في هذا البيان من جديد نافع أم جاء على نمط بياناتهم السابقة التي لم تعد تغني ولا تسمن ولا تشبع من جوع؟ وهل يساعد هذا الموقف الشعب الفلسطيني على حل القضية الفلسطينية لصالح هذا الشعب المنكوب؟ وهل هذا الموقف لا يصب في طاحونة الحكومة الإسرائيلية اليمينية ويساعدها على ابتلاع المزيد من الأرض الفلسطينية لصالح الدولة الإسرائيلية التوسعية شاء أتباع هذا البيان أم رفضوا هذه الحقيقة؟

يمكن صياغة الكثير من الأسئلة في هذا المنحى. إذ ان كل الدلائل تشير بما لا يقبل الشك إلى أن أتباع هذا المؤتمر لا يريدون وعي الحاضر ويعيشون في الماضي. وهو حاضرهم. وبالتالي لا يعون ما يفترض أن يتخذوه من قرارات ومواقف برغم أن غالبيتهم من المثقفين العرب. إلا أن الذهنية اليمينية والشوفينية هي التي تهيمن على عقولهم وتوجه تحليلاتهم السياسية وتمنع عنهم كما أرى الحصافة والعقلانية والروح العملية وبالتالي لا تفسح المجال لأي تفكير خارج إطار الحدود الضيقة التي يحشر القومي العربي اليميني نفسه فيها. إنها لخسارة كبيرة ألا تفقه هذه المجموعة من المثقفين التحولات الجارية في العالم. ولكنهم كما يبدو مصرون على التفاعل مع المدّ الفوضوي المتطرف، ويتداخل مع الفكر القومي اليميني ليشكل وحدة تلحق يومياً أضراراً فادحة بقوى التقدم والديمقراطية والاستقرار والسلام في العالمين العربي والإسلامي. وتمنع النضال الواقعي ضد الهيمنة الأجنبية بعقلانية ورؤية واضحة وغير إرهابية.

يتحدث بيان المؤتمر القومي العربي الموجه إلى الأمة العربية عن ثوابت الأمة العربية فيشير إلى النص الآتي:

(يدعو المؤتمر كل أبناء فلسطين وكل قياداته المقاومة إلى التمسك الكامل بثوابت الأمة وبحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء دولته على كامل ترابه الوطني بعاصمتها القدس الشريف، ورفض كل المساومات والضغوط من اجل الاعتراف بالكيان الصهيوني العنصري الغاصب".) (من نص البيان)

وهذا الموقف لا يختلف عن موقف رئيس حكومة حماس. إسماعيل هنية. الذي يقول نحن لا نعترف بإسرائيل ولكن مستعدون لإقامة هدنة معها. أي بقاء حالة الحرب بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل بهدف القضاء على دولة إسرائيل. وهو لا يختلف قيد أنملة عن موقف القوميين والبعثيين اليمينيين والأخوان المسلمين خلال سنوات النصف الثاني من القرن العشرين حيث كانت هذه المجموعات تلعب دورها في إعاقة أي محاولة جادة من الشعب الفلسطيني لحل القضية الفلسطينية وكانت تصب باستمرار في مصلحة إسرائيل التي كانت بعد كل حرب توسع رقعة الأرض التي منحت لإسرائيل في قرار التقسيم في العام ١٩٤٧ حتى أصبحت إسرائيل تهيمن اليوم على ٧٨ ٪ من الأرض الفلسطينية إضافة إلى مجموعة كبيرة من المستوطنات الصهيونية التي بنيت على الأراضي المتبقية للشعب الفلسطيني والمحتلة من إسرائيل.

إن المشكلة الكبيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني هو هذا التدخل العربي الفظ في شؤون هذا الشعب ومحاولة تلك القوى وبعض الدول فرض شعارات المزايدة على القوى العقلانية فيها التي لا ترى حلاً حالياً سوى الاعتراف بإسرائيل والسعي لإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي كانت حتى العام ١٩٦٧ تحت تصرف الشعب الفلسطيني. أي منع قوى الاحتلال من تقريم الأرض الفلسطينية وطرد الاحتلال الإسرائيلي من تلك الأراضي التي احتلت في حرب الأيام الستة.

ليس لدى هذه القوى من حلول عملية للقضية الفلسطينية سوى التشبث بما يسمى بثوابت الأمة فهل من سبيل أمام الشعب الفلسطيني للتشبث بتلك الثوابت. وبالتالي ألا يقود ذلك التشبث إلى فقدان المزيد من الأرض والبشر لا في الحرب مع إسرائيل فحسب بل وعبر التطاحن والاحتراب والقتل المتبادل الداخلي كما حصل أخيراً بين حماس وفتح واحتمال اشتعاله ثانية وبأشد من السابق وفق التوقعات بعد فشل الوصول إلى حل لمشكلة وزارة الداخلية في حين أن المشكلة أعمق وأكثر غوراً من الاختلاف على وزارة واحدة برغم أهميتها.

يطلب البيان القومي العربي من الشعب الفلسطيني الصمود والوحدة حين يؤكد ما يأتي:

(يؤكد أن لا سبيل للتصدي للحصار والتجويع والإجرام اليومي الممارس على الشعب الفلسطيني، إلاّ بتمتين الوحدة الوطنية ووضع حد لكل بوادر الفتنة الداخلية، وان أي اعتماد أو استقواء بالقوى الخارجية لن يكون إلاّ وبالاً على المعنيين أولاً وعلى فلسطين والأمة ثانياً".) (من نص البيان)

ولكن يسهمون في تفتيت الوحدة الفلسطينية بطرح شعارات تختلف عن شعارات منظمة التحرير الفلسطينية وفتح وعن القرارات المتخذة محلياً ودولياً. ويدعمون منظمة وحكومة حماس التي ترفض عملياً كل ذلك. وبالتالي فهم يصبون المزيد من الزيت على النار المشتعلة أصلاً بين فصائل الحركة الفلسطينية.

ثم أنهم في النهاية يحيون صمود الشعب الفلسطيني الأسطوري. ولكنهم ينسون تماماً المصائب والآلام والأحزان والجوع والحرمان والبطالة والموت ووجود الأسرى التي تلاحق بنات وأبناء فلسطين كل يوم من إسرائيل. في وقت هم ينعمون بالراحة والاطمئنان. وعلى الباقين. الشعب الفلسطيني خوض معركة الصمود والتصدي ورفع شعار "اللاءات!" الذي ملت منه ألامة العربية. وبشكل خاص الناس في فلسطين.

إن بيان المؤتمر القومي العربي وموقف إسماعيل هنية وخالد مشعل وحماس عموماً يصب بالمحصلة النهائية في صالح حكومة إسرائيل. وسواء أبقيت حكومة أولمرت أم تغيرت لصالح حكومة جديدة أشد يمينية وعتوا إذ أنهم يقضمون تدريجاً الأرض الفلسطينية ويوسعون رقعة الأرض التي بأيديهم وتحت احتلالهم.

إن الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وبرغم التعقيدات الكبيرة التي تمر بها مؤهلة لأن تجلب للشعب الفلسطيني دولته الوطنية لو توحدت القوى الفلسطينية كلها على أساس القرارات الدولية وما توصلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية وليس البدء من الصفر أو تحته في الموقف العام من إسرائيل والدولة الفلسطينية. ويأمل الإنسان أن يجد العقل والحكمة طريقهما إلى قول وأذهان من يمارس السياسة في المنطقة العربية لكي يتصرف بحكمة ووعي ومسؤولية إزاء القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بعيداً عن المزايدة التي لم تجلب للأمة العربية غير الكوارث والمصاب والآلام.

في المستنصرية عين الاعلام اصيبت بالرمد

اياد عطية

كارثة بحجم سلسلة الانفجارات التي استهدفت الجامعة المستنصرية، لم تعز وسائل الاعلام العربية مفتوحة الشهية على كل شاردة وواردة من احداث العراق ويكاد الحدث يمر مرور الكرام لولا ان الطلبة المفجوعين بفقد زملائهم ارادوا من فرط الالم ان يذكروا الحكومة ووزارة التعليم العالي بمأساة الجريمة وتداعياتها وواجبهم نحو ضحاياها بعدما امتدت اليهم يد الاجرام الارهابي فاصدروا بيانا تضمن عدداً من المطالب العادلة التي لا تعني شيئاً امام قطرة دم واحدة سالت في المستنصرية. بيان تجاهله الاعلام ايضاً ومع ان دماء الطالبات والطلبة ضحايا الجريمة لم تجف بعد وان اجزاء من اجسادهم المتطايرة ، بفعل فضاعة الانفجار مازالت ملتصقة بالاشجار وجدران البنايات لولا ان زملاءهم اصروا على جمعها إلا ان الاعلام العربي والعراقي كان غائباً تماماً.

كارثة بهذه البشاعة ارتكبها مجرمون تابى الانسانية ان تضعهم في ادنى خانات السوء اسفرت عن سقوط مئات الطلبة بين شهيد وجريح ترك كل منهم خلفه قصة انسانية تدمي القلوب وتمنح العبر.

قصص وحكايات يرويها زملاؤهم شهود الجريمة النكراء لم تغر وسائل الاعلام والفضائيات العربية التي انبرت فجأة مدافعاً صلباً عن حقوق الانسان غداة اعدام صدام، بحيث لم تترك خبر تافهاً له علاقة بالاعدام الا واجهدها اللهاث نحوه بما فيها مجالس العزاء التي اقامها ايتامه في عدد من الدول العربية والتي لم يتعد حضورها بضع اشخاص لم يتجاوزوا اصابع اليدين، ناهيك عن ندواتها وبرامجها وضجيجها المفتعل ونقلها تصريحات وبيانات لجان حقوق الانسان (حصراً بهذه الحادثة).

لكن انسانيتها هذه اصيبت بالرمد بل العمى في احداث جريمة المستنصرية.

استمعت كغيري الى العديد من القصص عن هذه الكارثة سواء اثناء وقوعها أم بعده... قصص فيها الكثير من المعاني الانسانية العميقة وفيها الكثير من الايثار والتضحية عن عوائل الشهداء والجرحى وطلبة المستنصرية الشجعان.

لقد خيم السواد على المستنصرية الحزينة التي تجاهل بطولاتها ودماء ابنائها الاعلام الذي لم يتلفت الى اللافتات السوداء وصور الشهداء التي غطت ساحاتها وجدرانها ولم يلتفت الى قصص المروءة والشهامة التي ابداها ابناؤها وبناتها الشجعان.

هذا الاعلام الذي مازال مصراً على اغتيال الحقيقة وطمسها واستغفال متلقيه ومصراً اكثر على تزويق وتزيين افعال المجرمين.. واذ كنا ادركنا بل اننا ندرك الدور الذي لعبه الاعلامي العربي في احداث العراق.. فاننا لا نجد مبرراً لغياب الاعلام العراقي المرئي خصوصاً سوى ان هذا الاعلام مازال تحت رعاية وتوجيه اناس لا علاقة لهم بالاعلام وتلك لعمري حكاية اخرى.. لعل أهل الاعلام ادرى بشجونها..

المجتمع المدني

المـــرأة العـــراقيـــة والمفـــاهيـــم المعـــاصرة

د.ثريا البرزنجي

> يصعب واقعيا تحديد دقيق لتاريخ ميلاد اي مصطلح او مفهوم ذلك لان كل مصطلح او مفهوم هو في الحقيقة (تجريد لواقع) لذلك فهو مشترط بتطورات هذا الواقع الذي يعبر عنه ، فالمفهوم ايضا (عملية سيرورة فكرية) وعندما نريد تحديد مفهوم ما فاننا غالبا ما نلجأ الى ما يسمى بالتعريف الإجرائي اي تبني احد التعريفات بقصد (البحث العلمي) وعلى ضوء هذا الفهم يمكن القول أن مصطلح المجتمع المدني يعود الى الفلسفة الاوربية في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ويرتبط بانتصار او صعود الطبقة البرجوازية في صراعها مع الكنيسة والحكم المطلق المقدس.

يبدأ مفهوم المجتمع المدني من المحاولات الفكرية الاولى لتأكيد تمايز الدولة والمجتمع باقرار الحقوق المدنية للافراد او المواطنين واعتبار قيام السلطة السياسية او الدولة هو نتيجة تعاقد اجتماعي وتنازل متبادل بين السلطة والفرد وخروج من الحالة (الطبيعية) الى نشأة المجتمع المنظم، لذلك فان بحثنا عن جذور مفهوم المجتمع المدني يبدأ من فكرة العقد الاجتماعي social contract او التحول من الحالة الطبيعية الافتراضية التي يرى الكثيرون انها لم توجد واقعيا بل هي نموذج ذهني مثالي ووصولا الى المجتمع حيث يتوافق الجميع على قواعد يتنازل بموجبها الفرد عن حريته المطلقة مقابل قدر من الامن والاستقرار والنظام . اي خضوع الارادة الحرة الى الارادة العامة. ومن المفيد التوقف عند مفهوم العقد الاجتماعي بوصفه مدخلاً لفهم تطور فكرة المجتمع المدني . يقول قاموس الفلسفة في تعريفه للعقد الاجتماعي (هو اتفاق بين افراد او افراد وقوة حاكمة حيث يتم التنازل اراديا عن بعض الحريات الشخصية مقابل منفعة تتمثل في قيام مجتمع حسن التنظيم او حكومة رشيدة)

وتعود نظرية العقد الاجتماعي الى الفيلسوف جان جاك روسو المولود في جنيف والذي عاش في باريس(١٧١٢-١٧٧٨) حتى جلب له كتابه (العقد الاجتماعي) غضب السلطة الحاكمة اضافة الى كتاب ايميل حول التربية وقد توصل من خلال تأملاته في الحالة الطبيعية ثم العقد الاجتماعي الى اهم فكرة في نظرياته السياسية وهي (الارادة العامة) او الجماعية، وروسو من اتباع الحق الطبيعي والحالة الطبيعية وان كان يختلف مع ابرز روادها مثل توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) ومونتسيكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) فهو يفترض ان البشرية تطورت من الحالة الطبيعية شبه الحيوانية او حالة الانسان المتوحش الذي كان يعيش معزولا ومتنقلا ولا توجد لديه لغة او اتصالات منظمة وبالتالي يكون العقل مسترخيا ولا توجد تعاليم اخلاقية وهذا ما يجعل الانسان سعيدا وحيويا وقوي البنية (مارسيل بريلو و جورج ليسكييه (تاريخ الافكار السياسية) بيروت ١٩٩٨ ص ٤٢) لذلك قال روسو في العقد الاجتماعي ان الانسان ولد حرا ولكنه يرسف في كل مكان في الاغلال يضاف الى هذه الحرية ان الناس كانوا متساوين وذلك لغياب التملك وتحول هذا الانسان الطيب الطبيعي الى شرير حين عرف الملكية والانانية والصراع . وهذا الوضع جاء مع تطور علاقات البشر وبروز الانسان الاجتماعي وقيام المجتمع.

ويختلف روسو عن هوبز برغم الالتقاء في فكرة العقد الاجتماعي فقد توقف هوبز عند التناقض بين الانانية البشرية والمصلحة او الارادة العامة اذ يلاحظ ان السلطة عند روسو محددة وغير مقدسة بينما هي عند هوبز مطلقة ومسيطرة على كل الشؤون بما في ذلك الدين. ويعود هذا الموقف الى اعتبار هوبز الشر صفة اساسية او فطرة في الانسان وهو القائل ان الانسان ذئب اخيه الانسان وسيادة حرب الانسان ضد الاخر كما تنص المقولة المركزية في كتاب اللفياثان leviathan 1651 -وهذا الوضع يسود عندما تغيب الدولة لان الحالة الطبيعية قبل ان يتعاقد البشر فيها على العيش معا على وفق روسو مكان يسيطر فيه التنازع والتقاتل والخوف والناس كانوا في الاصل في حالة حروب وغزوات مستمرة ويأكل القوي منهم الضعيف فنشأ بالتالي عندهم خوف وخشية مزمنة تجاه بعضهم وهو ما دفعهم الى ان يلتقوا ويتعاهدوا ويتعاقدوا بحسب روسو ايضا اي على وفق ما يعرف معاصرة بتوازن الرعب(بريلو و ليسكييه- المصدر السابق).

اما جون لوك الانجليزي (١٦٣٢- ١٧٠٤) الذي عاش فترة انتصار البرلمانيين والافكار الجديدة على الملكيين والمحافظين والكنيسة والحق المقدس فقد جعلت منه افكاره الاب الشرعي لليبراليين لان مفهومه الجوهري عن الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي احترم حرية الفرد والمساواة العامة برغم وجود تنظيم لعلاقات البشر اي قيام الدولة او السلطة السياسية.

وتتعدد مساهمات لوك في الفلسفة السياسية ومن بينها مبادئ تكوين المجتمع المدني فقد كان اول من اعطى مبادئ القانون الطبيعي مضمونا يرتبط بالحرية وربطها بالعقل البشري بمعزل عن امور الدين والوحي اي انه رفض الحق المقدس الذي كان قائما في عموم المجتمعات الانسانية فالملوك في رأيه لم يستمدوا هذا الحق ليحكموا وان الله لم يعين ادم وبعض اسلافه ليحكموا الاخرين وقد حصد لوك بسبب ارائه هذه عداء شديدا من رافضي الافكار الليبرالية. كما اهتم بمبدأ الملكية الخاصة وهذا ما جعل فكرة العقد الاجتماعي منطقية لحماية الملكية والثروة حيث لابد من قيام مجتمع سياسي يحافظ على الحرية ويحمي الملكية . وحدد لوك المؤسسات التي يراها قادرة على القيام بهذه الوظيفة وهي الملكية المقيدة او النظام البرلماني او النظام الرئاسي (نفس المصدر السابق)

وقد ظهرت ابرز علاقة عكسية بين الدولة والمجتمع حين رؤي وجود خطر تضخم الدولة على حساب الحريات والحقوق الطبيعية كما ان تطور المجتمع يعني في الحقيقة تقليص دور الدولة ومن اهم فلاسفة هذا الاتجاه من الاوربيين توماس بين (١٧٣٧- ١٨٠٩) وكتاب التنوير الاسكتلندي ومنهم هيوم و ادم سميث الذين اكدوا على ان الانسان يعيش في المجتمع لدعم حقوقه وليس لفقدها لصالح الدولة

بينما رأى اليكس توكفيل (١٨٠٥- ١٨٥٩) ضرورة تأكيد توازن الدولة والمجتمع وحاول نفي التعارض بين الاثنين لان الخيار كما يقول هو بشارة بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة الى مجتمع مدني لانها تمثله وبين مجتمع مدني ينفي الحاجة الى الدولة لانه قادر على ادارة شؤونه وكان هم توكفيل هو الوصول الى توازن وتعايش بين الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني لكي يتكامل الاثنان، تدعم الدولة المجتمع المدني الذي يضمن استمرارها دولة ديمقراطية وهذا بالضبط ما نحتاجه هنا في العراق تبادل الدعم والحماية لعناصر الدولة والمجتمع، والمرأة في المجتمع العراقي هي العنصر الغالب عدديا وان كان الاقل سطوة وتاثيرا ما يستوجب اعادة الموازنة في كفتي المراة من جهة والدولة والمجتمع من جهة اخرى دون خرق للمبادئ الاساسية للحماية المتبادلة بل تطبيقا مبدعا لها.

ويعد توكفيل بارائه المبدعة اول من جمع بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية وان لم يسم مصطلح (الديمقراطية الاجتماعية) حرفيا فهو مصطلح مبتكر حديثا ويعتقد توكفيل ان على المنظمات الاجتماعية والجمعيات والروابط ان تشغل كل الفضاءات المحتملة في المجتمع . ويقول في البلدان الديمقراطية فن انشاء المنظمات الاجتماعية هو ابو التقدم ولكننا في العراق اخذنا قشر هذه المقولة وحسب فقد حدثت هبة عارمة لإنشاء الجمعيات والمنظمات الاجتماعية في كل المجالات ولكن دون وعي حقيقي لماهيتها ودورها واليات عملها وواجباتها وانما اخذت عملية قيام هذه المنظمات القشرية من جانبها الاسترزاقي بل حتى وسيلة للسرقة والاحتيال لكسب المال وفقدت المرأة كما فقد المجتمع ثروات وفرصا وجهوداً وما زالت تفقد الكثير من ذلك بسبب سوء الفهم وسوء القصد وسوء النية في التعامل مع مفهوم المجتمع المدني وتفاصيل هيكله ومكوناته واليات عملها واهدافها وهكذا قفز صاحب او صاحبة العلاقات الخاصة الى مقدمة صفوف العاملين في قيادة فعاليات المجتمع المدني العراقية واقول العراقية للتمييز لان هذه الفعاليات لا تمت الى كيان المجتمع المدني ومبادئه وفلسفته بصلة.

وهكذا نجد انفسنا ما زلنا برغم مرور اربع سنوات على انفتاح الابواب باتجاه تعدد فعاليات المجتمع المدني على الباب الصغير الاول الذي اوصدته السرقات والاحتيال او الجهل العام وفي مقدمته الجهل الرسمي اؤكد الجهل الرسمي ما يعني اننا بحاجة الى استعادة قراءة طروحات انطونيو غرامشي الفيلسوف الماركسي المعروف ١٨٩١ - ١٩٣٧ برغم مرور ٧٠ سنة على وفاته وعلى اخر رسالة له بشان فعاليات المجتمع المدني فقد استشرف الحالة العراقية منذ ذلك الحين ولكن في مجتمع مفترض وهو يرى ايضا ان مبدأ فصل السلطات الثلاثة هو نتاج الصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي . ونحن نرى هنا ان المجتمع السياسي في العراق هو الذي مازال يوجه ويسير ويضع الخطط والافكار والاتجاهات واليات العمل والاهداف للمجتمع المدني العراقي ما يلغي من الاساس فكرة وجود مجتمع مدني عراقي حقيقي يمكن التوجه نحوه لتعديل مسارات الدولة او حتى التعامل معها باسلوب الاقتراحات او حتى اعتماد منظمات المجتمع المدني هيئات استشارية اجتماعية لترسيخ فكرة تبادل الحماية وهكذا ينطوي المجتمع المدني العراقي المفترض النشوء قبل ان ينشأ تحت جناح الدولة فترجح كفتها ولا يعود هناك دور متبادل وانما واجب من جهة واحدة يتلخص في قيام المجتمع بحماية الدولة وهو ما كان معمولا به منذ سقوط اخر حضارة عراقية برغم ان العراقيين لجأوا الى بعض البدائل الاجتماعية البدائية التي ما زالت قائمة والتي ذكرناها انفا.

يلاحظ الفيلسوف الالماني هايدن وجود اربعة مواقف فلسفية في تحليل مفهوم المجتمع المدني وهناك تيار تمثله تقاليد كتابات بين وهيغل التي تحتفظ تماما بمنظور الاقتصاد السياسي اذ لا يمكن رؤية المجتمع المدني معزولا عن القوى الاقتصادية وعلى خلاف ذلك نجد من اتبع خطوات لوك وتوكفيل يقولون باستقلالية القوى غير الاقتصادية فالترتيبات الدستورية تعكس مثل هذه العوامل باعتبارها معايير سائدة او تكوين مؤسسي في المجتمع المدني والتي تعتبر بدورها منفصلة عن تقسيم العمل والتكنولوجيا وراس المال ويضيف ملاحظة اخرى وهي ان خطاب المجتمع المدني في اوربا عموما ظل متاثرا اكثر بكتابات لوك وهيغل فالعلاقات العضوية بين الدولة والمجتمع المدني لم تطرح تساؤلات في النقاش الاوربي . اما المفكرون الاميركان فلديهم تصور اصولي وهو مطلوب في حد ذاته لان المعايير الديمقراطية لديهم تكمن في المجتمع المدني (hydengoran,0p.cit.p21)ومن الواضح ان جذور الاهتمام عند الرواد كانت غربية السمات ولذلك قد يعتبر البعض ان المجتمع المدني مفهوم غربي بحت ولا يحق لغير الاوربيين الدخول في النقاش بنفس المفاهيم والخطاب والتصورات . ولكن التطورات الاخيرة او ما يسمى العولمة او النظام العالمي الجديد جعلت المفهوم ينتشر في كل انحاء العالم مبتعدا عن اصوله التاريخية ليصبح مفهوما كونيا ويشكل هما وتحديا لكل المجتمعات والشعوب الانسانية .

واذا كانت بعض المجتمعات الانسانية المتقدمة حضاريا واقتصاديا وفي جميع جوانب الحياة العامة ولو بنسبة ليست عالية تماما قد احتوت هذا المفهوم وطوعته واعطته طابعها الحضاري وهويتها الثقافية فنحن في العراق نجد ان هذا المفهوم لم يخط الخطوة الاولى بعد للابتعاد عن غربته وما زلنا نلمس زيف الهوية التي يحاول البعض منحها له وهو سيبقى لقيطا او وليدا مستعارا ما لم يجد هويته العراقية التي تستمد خطوطها الاساسية من جذور التربة العراقية وتجاربها حتى البدائية منها وإذا ما فكر احد في الحديث تعليقا على ما اوردنا ان يمنهج او ينظر لامكانية الاصلاح على اعتبار ان الفرصة لم تضع وان الوقت مازال متوفرا وان الاصلاح لذلك ممكن فسنتفق معه على شرط ان نبدأ من الاساس من البداية وان نستخدم مشرط الجراح الرحيم في استئصال اورام السنوات الماضية وان استشرت في الجسد الاجتماعي العراقي الذي نرى برغم كل شيء انه مازال يمكن ان يستعيد عافيته.

ونرى ان اولى خطوات البناء من جديد يجب ان تبدأ من حقل المراة تثقيفا وتوعية والتزاما وتنمية وفهما لدورها الاساسي المحتوم بحكم الحاجة اليها وبحكم حاجتها الى ممارسة انسانيتها ونيل مستحقاتها الانسانية كاملة وبحكم حقها الطبيعي عضواً في المجتمع . وان تتساوق هذه الخطوات مع خطوات ملزمة وجادة لتغيير النظرة العامة في المجتمع لماهية المرأة ومفهوم ان يكون اكثر من نصف المجتمع من النساء وان تزدهي الهوية الاجتماعية العراقية بمساحة استحقاق عادلة بصورة المرأة شريكة حتى في الحلقات القيادية وفي جميع المجالات.